

مقدرة الأرباح الحالية على التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية في ظل ظاهرة إدارة الأرباح "دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية والخدمية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان"

محمد محمود حميدات¹، اياد عبدالله البستنجي²، ليث أكرم القضاة³

ملخص

هدفت هذه الدراسة بصفة أساسية إلى البحث في مقدرة الأرباح الحالية على التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية في ظل ظاهرة إدارة الأرباح وذلك في الشركات الصناعية والخدمية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان خلال الفترة الزمنية 2010 - 2015، ولتحقيق أهداف الدراسة، تم اختبار البيانات المالية لعينة مكونة من (103) شركات تمثل القطاع الصناعي والخدمي، حيث شملت (59) شركة صناعية مساهمة عامة مثلت ما نسبته (78%) من إجمالي شركات القطاع الصناعي، كما اشتملت العينة على (44) شركة خدمية مساهمة عامة مثلت ما نسبته (72%) من إجمالي شركات القطاع الخدمي، واعتمدت الدراسة على القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية كمؤشر ممارسة إدارة الأرباح، والتي تم قياسها من خلال نموذج جونز المعدل (Modified Jones model). بعد اختبار فرضيات الدراسة إحصائياً، توصلت وجود مؤشرات مهمة ذات دلالة إحصائية على ممارسة إدارة الأرباح من قبل الشركات الصناعية والخدمية المساهمة العامة الأردنية، وينسب متساوية تقريباً. كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط سلبية بين إدارة الأرباح (ممثلة بالمستحقات الاختيارية) وبين قدرة الأرباح الحالية على التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية للشركة المساهمة العامة الصناعية والخدمية، ومن أهم توصيات الدراسة، ضرورة تطوير التعليمات الحكومية القائمة لضبط والحد من ممارسة إدارة الأرباح المتعمدة من قبل الإدارة، وتغليظ العقوبات على الشركات الممارسة لإدارة الأرباح لما لها من أثر سلبي على جوانب مالية واقتصادية عديدة ومنها جودة الأرباح الحالية ومقدرتها على التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية.

الكلمات الدالة: إدارة الأرباح، القدرة التنبؤية بالتدفقات النقدية التشغيلية، الشركات الصناعية والخدمية المساهمة العامة.

المقدمة

مصالح حملة الأسهم والإدارة، وبين مصالح الدائنين والإدارة، فقد تلجأ الإدارة إلى تعظيم منافعها الشخصية على حساب حملة الأسهم، وقد ينشأ التعارض في المصالح بين المديرين والدائنين عندما يلجأ المديرين إلى استخدام التدفقات النقدية الواردة من الأموال المقترضة لتوزيع الأرباح على المساهمين. ولتخفيف هذا التعارض، فقد ظهرت العديد من الاتفاقيات التعاقدية بين أصحاب المصالح، ومنها نظام حوافز المديرين، وشروط المديونية، ولكون هذه العقود تقوم على المعلومات الواردة في التقارير المالية المنشورة فإن ذلك يؤثر على سلوك الإدارة عند إعدادها لهذه التقارير (محمود، 2010).

وبالرغم من أن إعداد المعلومات المالية في إطار المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، إلا أن هذه المعايير ما تزال

منذ أوائل القرن العشرين، توسع النشاط الاقتصادي بشكل متزايد تماشياً مع ازدياد حجم الشركات، وانفصال الملكية عن الإدارة، وزيادة الاعتماد على الاقتراض لتمويل المشاريع الاستثمارية الحالية والمستقبلية. وأدت هذه التطورات إلى نشوء تعارض بين مصالح الأطراف ذات العلاقة؛ مثل التعارض بين

¹ قسم المحاسبة، كلية عمان الجامعية، جامعة البلقاء التطبيقية،
dr_humeedat@yahoo.com

² باحث، رجل أعمال eyadbustanji@gmail.com

³ باحث، قسم المحاسبة، كلية عمان الجامعية، جامعة البلقاء التطبيقية،
al_qudah2006@yahoo.com

تاريخ استلام البحث 2016/12/23 وتاريخ قبوله 2017/8/8.

الأرباح من قبل الشركات المدرجة في سوق عمان المالي.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة بصفة أساسية إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. معرفة مدى ممارسة الشركات الصناعية والخدمية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان لظاهرة إدارة الأرباح باستخدام المستحقات الاختيارية وفي كل قطاع على حدة.
2. دراسة أثر ممارسة إدارة الأرباح على قدرة الأرباح الحالية على التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية في الشركات الصناعية والخدمية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان وفي كل قطاع على حدة.

الإطار النظري للدراسة

إدارة الأرباح

تعتبر إدارة الأرباح من المواضيع التي نالت اهتماما كبيرا من الباحثين ومستخدمي المعلومات والتقارير المالية التي تصدرها منظمات الأعمال على شكل تقارير مرحلية أو سنوية، حيث قام مجلس معايير المحاسبة الدولية وهيئات الرقابة المالية بوضع التعليمات والتشريعات والمعايير التي تضمن إصدار ونشر المعلومات المالية لمنظمات الأعمال بشكل عادل ويعكس واقعها الحقيقي، وبما يكفل الوفاء بمتطلبات مستخدمي هذه القوائم والتقارير المالية.

مفهوم إدارة الأرباح

يوجد العديد من المسميات المتعلقة بإدارة الأرباح، ومنها: التطويق المصطنع للأرباح، والتأثير المتعمد على الأرباح، وتسوية الأرباح، وتجهيز الدفاتر، وإدارة الإفصاح، ولعبة الأرقام، وإعادة هندسة كشف الدخل (الكندري، 2012، ص:13). وبغض النظر عن تعدد المسميات، فإنها تتفق جميعها حول المعنى وهو التدخل المتعمد من قبل الإدارة للتأثير على الأرباح المحاسبية تحقيقا للعديد من الأهداف، والتي من أهمها تحقيق المنافع الذاتية للإدارة كالحوافز والمكافآت، وتقليل درجة المخاطرة بالنسبة للشركة (Davin, 2001).

ومن أهم التعريفات المتعارف عليها لمفهوم إدارة الأرباح ما يأتي:

- "اتخاذ خطوات محددة للاستفادة من المرونة المتاحة

تعطي الإدارة مرونة واسعة في الاختيار من بين السياسات والإجراءات والطرق المحاسبية البديلة، والتي قد تستغل من قبل إدارة الشركة لتحقيق بعض الغايات والأهداف الخاصة، والتي من شأنها أن تنعكس على مستوى جودة الأرباح المحاسبية، مما يلحق الضرر بمصالح الأطراف الأخرى ذات العلاقة. وهذا الأمر أدى بدوره إلى نشوء ما يسمى بظاهرة إدارة الأرباح (أبو عجيل، وحمدان، 2009)، وقد دأبت العديد من الدراسات السابقة في دراسة هذه الظاهرة للحكم من خلالها على جودة التقارير المالية وما تتضمنه من معلومات محاسبية مثل مقدار صافي الدخل، وكذلك علاقتها بمؤشرات مالية عديدة، ومنها التدفقات النقدية التشغيلية الحالية والمستقبلية.

مشكلة الدراسة

إن ممارسة إدارة الأرباح من قبل إدارة الشركة قد ينتج عنه منافع قليلة في المدى القصير، ولكن ذلك قد يؤدي إلى ظهور مشاكل خطيرة في المدى الطويل، ومنها الضرر بجودة واستمرارية الأرباح الحالية والتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية. وعليه فإن مشكلة الدراسة تتمثل في محاولة الإجابة على السؤال الرئيس التالي:

هل تتأثر قدرة الأرباح الحالية على التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية للشركات المساهمة العامة الأردنية في قطاعي الصناعة والخدمات في ظل لجوء الإدارة لممارسة إدارة الأرباح؟

أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها تعالج موضوعا على قدر كبير من الأهمية يتعلق بما قد تتخذه الإدارة من إجراءات تتحكم من خلالها بالأرقام المحاسبية من خلال إدارة الأرباح. ومن ثم دراسة اثر ممارسة إدارة الأرباح على قدرة الأرباح الحالية على التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية، والتي تهتم الكثير من الأطراف الداخلية والخارجية التي تعتمد على التقارير والمعلومات المالية لاتخاذ قراراتها المختلفة، وبالتالي فإن هذه الدراسة تعتبر من أوائل الدراسات التي سلكت هذا الاتجاه، إذ أن معظم الدراسات السابقة ركزت على دراسة العوامل المؤثرة على إدارة الأرباح، أو درجة ممارسة

أما دراسة (Collins et al., 2007) فقد تبنت وجهتي نظر تدفع الإدارة لممارسة إدارة الأرباح، تشير الأولى إلى أن الإدارة تقوم بإدارة الأرباح لتوفير معلومات عن الفرص المستقبلية للشركة، من خلال أرقام الربح التي تساعد مستخدمي القوائم المالية على التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية للشركة؛ أي أنه يمكن النظر إلى إدارة الأرباح من وجهة نظر معلوماتية من خلال استفادة الإدارة من المرونة المتاحة في المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً وبما يمكنها من زيادة الملائمة، وإمكانية الاعتماد على المعلومات المفصح عنها. أما وجهة النظر الثانية فتشير إلى أن الإدارة تقوم بإدارة الأرباح لإخفاء حقيقة الأداء الاقتصادي للشركة؛ أي أنه يتم النظر إلى إدارة الأرباح من وجهة نظر انتهازية، وبالتالي يمكن اعتبار الملازمة وإمكانية الاعتماد على المعلمات أمراً ثانوياً.

طرق قياس إدارة الأرباح

أشار (Rosett et al., 2002)، إلى أن اكتشاف مدى وجود إدارة للأرباح يعد عاملاً هاماً عند تصنيف الشركات، من حيث التزامها بمتطلبات الإفصاح الكامل والشفافية بما يؤثر على منفعة المعلومات المحاسبية سواء بشكل إيجابي أو بشكل سلبي. كما أشارت مجموعة من الدراسات السابقة إلى وجود طريقتين لاكتشاف إدارة الأرباح، وهما طريقة التحليل المحاسبي (التحليل النوعي)، وطريقة التحليل الكمي، وسيتم عرضهما بشيء من التفصيل كما يلي: (Mohanram, 2003).

1- طريقة التحليل المحاسبي (التحليل النوعي):

إن الغرض من التحليل المحاسبي هو تحديد إلى أي مدى يمكن أن تعكس الأرقام المحاسبية الواقع الاقتصادي الحقيقي للشركة، حيث أن الفهم المحاسبي الجيد لحسابات الشركة قد يساعدنا كثيراً على اكتشاف مدى ممارسة الشركة لإدارة الأرباح من عدمه (Mohanram, 2003)، ومن أهم الخطوات المتبعة وفقاً لهذه الطريقة: تحديد السياسات المحاسبية الرئيسية للشركة، تقدير المرونة المحاسبية للشركة، تقييم الإستراتيجية العامة للشركة، تقييم جودة الإفصاح لدى الشركة، تحديد احتمالات المخاطر.

2- طريقة التحليل الكمي:

توصلت العديد من الدراسات إلى بعض النماذج

في المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً GAAP؛ للتوصل إلى المستوى المرغوب للأرباح المعلنة" (Davidson et al., 1987).

- "قيام إدارة المنشأة باختيار سياسات محاسبية محددة تساعد في تحقيق بعض الأهداف الإدارية الخاصة" (Dye, 1988).

- "التحريف المتعمد للأرباح، الذي ينتج عنه أرقام محاسبية تختلف عن قيمها الحقيقية في حال غياب التلاعب، وذلك عندما يتخذ المديرون قرارات لا تخضع لأسباب إستراتيجية، بل لمجرد التعديل على الأرباح" (Ajinkya et al., 2003).

- "تدخل هادف من قبل الإدارة عند إعداد التقارير المالية بهدف الحصول على بعض المكاسب العامة" (الكندري، 2012).

- "محاولة من الإدارة للتأثير في الأرباح المفصح عنها، أو للتلاعب بها باستخدام أساليب محاسبية معينة؛ مثل الاعتراف ببند غير متكررة على أنها بنود متكررة، وتأجيل أو تعجيل الاعتراف ببعض المصروفات أو الإيرادات، أو استخدام طرق أخرى مصممة للتأثير في الأرباح على المدى القصير" (Michael et al., 2007).

دوافع إدارة الأرباح

تعددت دوافع إدارة الأرباح في الفكر المحاسبي، فممارسة هذه الظاهرة ترتبط برغبة الإدارة في عرض مستوى معين من الأرباح في التقارير المالية للتأثير على قرارات الجهات ذات العلاقة. فقد تقوم الإدارة باستغلال المرونة المتاحة التي تسمح بها المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية من خلال تطويع الأرقام إلى المدى الذي يمكن بواسطتها تحقيق الأهداف المرغوب بها (شقلوف، 2009).

وأشارت دراسة (Beneish, 2001) إلى أن إدارة الأرباح التي تتم من خلال زيادة الدخل تحكمها أربعة دوافع وهي: عقود الدين، وعقود المكافآت، وعروض الملكية، والمعاملات الداخلية. أما إدارة الأرباح التي تتم من خلال تخفيض الدخل فقد ترجع إلى أربعة دوافع هي: تخفيض احتمال تحويل الثروة، الحصول على الإعفاءات، تخفيض مغالاة النقابات عند مفاوضاتها لزيادة الأجور، وتخفيض التكاليف السياسية.

بناءً على النماذج الكمية المستخدمة لقياسها. فإذا كانت المستحقات الاختيارية ذات إشارة موجبة، فإنه يدل على أن هنالك تأثيراً متعمداً من قبل الإدارة في اتجاه زيادة الأرباح، بينما إذا كانت المستحقات الاختيارية ذات قيمة سالبة فيشير ذلك إلى أن هنالك تأثيراً متعمداً من قبل الإدارة في اتجاه تخفيض الأرباح (Yu, 2008).

وفي هذه الدراسة سيتم الاعتماد على نموذج جونز المعدل لقياس المستحقات، حيث قام (Dechow et al., 1995) بتعديل نموذج جونز وذلك لتقليل الأخطاء في قياس المستحقات غير الاختيارية في نموذج جونز الأصلي، و يقوم نموذج جونز المعدل على افتراض أن معظم التغيرات في المبيعات الآجلة تكون ناتجة عن إدارة الأرباح، ويبرر ذلك أن ممارسة إدارة الأرباح من خلال التحكم في الاعتراف بالمبيعات الآجلة تكون أسهل مقارنة بإدارة الأرباح من خلال التحكم في توقيت الاعتراف بالمبيعات النقدية. ونتيجة لذلك فقد تم إضافة التغيرات في الذمم المدينة إلى النموذج الأصلي، على اعتبار أن التغيرات لا تنحصر في الإيرادات، بل تكون أيضاً في الذمم المدينة.

التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية:

يتم قياس القدرة التنبؤية للأرباح الحالية بالتنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية من خلال استخدام النماذج الآتية التي تستهدف فحص العلاقة بين الأرباح الحالية، أو مكوناتها من ناحية و التدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية من ناحية أخرى، وسيتم توضيحها كما يأتي

أ- العلاقة بين الأرباح الحالية والتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية

ويمكن تقدير مدى قدرة الأرباح الحالية على التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية من خلال النموذج الآتي (Barua, 2005):

$$OCF_{i,t+1} = \alpha_0 + \alpha_1 E_{i,t} + e_{i,t}$$

حيث أن:

$E_{i,t}$: صافي ربح الشركة (i) للسنة (t).

α_0 : الحد الثابت.

α_1 : معامل الانحدار، والذي يوضح اتجاه العلاقة بين المتغيرين المستقل والتابع.

الإحصائية التي يمكن أن تساعد في اكتشاف وقياس إدارة الأرباح بشكل كمي، والتي من أهمها مدخل المستحقات، ويقوم هذا النموذج على تطبيق أساس الاستحقاق، والذي يفضي إلى الاعتراف بالإيرادات والمصروفات في الفترة التي تخصها ويصرف النظر عن التحصيل الفعلي أو السداد الفعلي. إذ يمكن للإدارة الاستفادة من قدرتها على التحكم في توقيت الاعتراف بالإيرادات والمصروفات، وإعداد التقديرات المحاسبية على أسس تؤدي إلى إحداث تأثير متعمد على الأرباح التي يتم التقرير عنها (محمود، 2010).

ويمكن تعريف الربح الناتج عن قيام الإدارة بتطبيق مبدأ الاستحقاق والذي يطلق عليه أيضاً بالمستحقات الكلية، بأنه يمثل الفرق بين صافي الربح قبل البنود غير العادية، وبين التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية. وتتكون المستحقات الكلية من نوعين هما (الحوشي، 2007):

1. المستحقات الاختيارية Discretionary

Accruals

وتعرف على أنها استخدام الإدارة لأساس الاستحقاق؛ لتحقيق الأرباح المستهدفة، اعتماداً على استخدامها لحكمها الشخصي في إعداد بعض التقديرات المحاسبية مثل تقدير أعمار حسابات العملاء، والعمر الإنتاجي للأصول الثابتة، وكذلك اختيارها لتوقيت الاعتراف بالإيرادات والمصروفات سواءً عن طريق تأجيل أو تعجيل الاعتراف ببعض بنود الإيرادات والمصروفات، وبعبارة أخرى فهي عبارة عن التعديلات على التدفقات النقدية للشركة والتي تقوم بها الإدارة بناءً على حكمها الشخصي تحقيقاً لأهداف ونتائج مرغوب بها.

2. المستحقات غير الاختيارية

Nondiscretionary Accruals

وهي المستحقات الناتجة عن تطبيق أساس الاستحقاق بشكل طبيعي لمقابلة الإيرادات والمصروفات دون محاولة استخدام الإدارة لحكمها الشخصي في تطبيق هذا الأساس؛ لتحقيق مصلحة معينة؛ أي أنها تمثل ما يجب أن تكون عليه الإيرادات والمصروفات وفقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً أو معايير الإبلاغ المالي الدولية.

وتعتبر المستحقات الاختيارية مؤشراً على إدارة الأرباح

الخدمات، و 8 شركات من قطاع التأمين، و 8 شركات من قطاع البنوك. ومن أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن مقاييس التدفقات النقدية أفضل من الأرباح المحاسبية للتنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية ولكن ليس بشكل مطلق.

وهدف دراسة (اللوزي، 2006) إلى اختبار مدى قدرة كل من الأرباح الحالية والتدفقات النقدية ومكونات الأرباح على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، وذلك لمساعدة مستخدمي البيانات المالية على تكوين توقعاتهم حول النتائج المستقبلية بشكل دقيق، ولتحقيق أهداف الدراسة تم اختبار عينة مكونة من (52) شركة من الشركات المساهمة العامة الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي خلال الفترة (1997 - 2003). ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة أن عملية تقسيم الربح إلى مكوناته (التدفقات النقدية التشغيلية، والمستحقات الكلية (الفرق بين صافي الربح وبين التدفقات النقدية التشغيلية) تحسن من مقدرة الأرباح الحالية على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية.

ووقفت دراسة (محمود، 2010) على العوامل التي تدفع الإدارة لممارسة إدارة الأرباح، والتي تتمثل في نظام الحوافز والمكافآت الخاصة بها، وشروط المديونية، والتكاليف السياسية، من ناحية، كما هدفت إلى قياس أثر ممارسة إدارة الأرباح على جودة القوائم المالية معبرا عنها بمقاييس جودة الأرباح، من ناحية أخرى، ولتحقيق أهداف الدراسة تم اختبار بيانات لعينة مكونة من 80 شركة من الشركات المساهمة العامة المصرية خلال السنتين المتتاليتين (2007 و 2008). وأظهرت نتائج هذه الدراسة، أن غالبية الشركات المساهمة العامة المصرية تمارس إدارة الأرباح، وأنه توجد علاقة طردية بين كل من نظام الحوافز والمكافآت الخاصة بالإدارة، وشروط المديونية، والتكاليف السياسية وبين إدارة الأرباح. وكذلك توجد علاقة عكسية بين إدارة الأرباح وجودة التقارير المالية.

كما هدفت دراسة (الكندري، 2012) إلى معرفة درجة ممارسة إدارة الشركة المساهمة العامة الكويتية لأساليب إدارة الأرباح، وبيان أثر هذه الممارسة على ربحية الشركة. كما هدفت إلى اختبار مدى وعي المديرين الماليين ومدققي الحسابات حول ممارسات الشركات المساهمة العامة الكويتية لإدارة الأرباح؛ ولتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم استبانة

$e_{i,t}$: الخطأ العشوائي.

كل المتغيرات في النموذج السابق يتم قسمتها على متوسط إجمالي الأصول.

وبعد تقدير قيمة التدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية المتوقعة للشركة (i) في الفترة (t+1) باستخدام النموذج السابق يتم مقارنتها مع قيمة التدفقات النقدية التشغيلية الفعلية للشركة (i) في نفس الفترة. فكلما كانت القيمة المطلقة للفروقات (بين القيمة الفعلية وبين القيمة المتوقعة) قريبة من الصفر كان هنالك قدرة عالية للتنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية، والعكس صحيح.

ب- العلاقة بين مكونات الأرباح الحالية، والتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية:

يؤدي تقسيم الأرباح الحالية إلى مكونات (الأرباح التشغيلية، والأرباح غير التشغيلية، والضرائب والعناصر الأخرى) إلى تحسين المقدرة التنبؤية بشكل كبير. وللوصول إلى التدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية المتوقعة يتم استخدام النموذج الآتي (Barua, 2005):

$$OCF_{i,t+1} = \pi_0 + \pi_1 OCF_{i,t} + \pi_2 TA_{i,t} + \pi_3 SI_{i,t} + e_{i,t}$$

حيث أن:

$\pi_0, \pi_1, \pi_2, \pi_3$: معاملات الانحدار.

$OCF_{i,t}$: التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية للشركة (i) للسنة (t).

$TA_{i,t}$: المستحقات الكلية للشركة (i) للسنة (t).

$SI_{i,t}$: عناصر أخرى (Special Items) للشركة (i) للسنة (t+1).

الدراسات السابقة:

يزخر الأدب المحاسبي بالعديد من الدراسات التي تناولت موضوعي إدارة الأرباح، والتنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية والربط بينهما، حيث هدفت دراسة (سليمان، 2003) إلى اختبار مقدرة كل من الأرباح المحاسبية، ومقاييس التدفقات النقدية المختلفة في التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية. وشملت عينة الدراسة 70 شركة مساهمة عامة ومدرجة في بورصة عمان للأعوام من 1996 - 2001م وموزعة على مختلف القطاعات، حيث احتوت العينة على 36 شركة من قطاع الصناعة، و 18 شركة من قطاع

للمستحقات والتدفقات النقدية من خلال التدفقات النقدية المستقبلية، في حين أظهرت النتائج أن الشركات الممارسة لإدارة الأرباح والناجمة عن دوافع إعلامية لديها قدرة أعلى في التأثير على القدرة التنبؤية للمستحقات والتدفقات النقدية من خلال التدفقات النقدية المستقبلية.

وهدفت دراسة (Dichev and Tang, 2008) إلى اختبار قوة الارتباط بين تقلب أو تذبذب الأرباح والقدرة التنبؤية لها في المدى القصير والطويل. حيث افترض الباحث أن التذبذب في الأرباح ناجم عن المسببين الآتيين: الهزات الاقتصادية، والتقديرات المحاسبية للدخل. كما هدفت هذه الدراسة إلى اختبار قدرة مستخدمي البيانات المالية في فهم مدى تأثير التذبذب بالأرباح على التنبؤ بها، واحتوت الدراسة على 22113 مشاهدة من واقع التقارير المالية والإحصائية ومعلومات السوق لمجموعة من الشركات العالمية للأعوام من 1984-2004 مركزين بذلك على قائمة التدفقات النقدية وقيمة المستحقات. وقام الباحث باحتساب قيمة التذبذب في الأرباح خلال الفترة 1984-1988 والتي لم تعد خلالها الشركات قائمة التدفقات النقدية من خلال مقارنة أرباح كل سنة مع أرباح السنة التي سبقتها. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن تذبذب الأرباح يؤثر في استمرارها وإمكانية التنبؤ بها لمدة خمسة سنوات قادمة، كما أظهرت الدراسة أن المحللين الماليين يرتكبون أخطاء منهجية في تفسيراتهم لمعلومات تذبذب الأرباح وبالتالي التأثير على القدرة التنبؤية.

وأخيراً في دراسة (Beuren and Klann, 2015)، والتي هدفت إلى التعرف على مدى وجود تغيرات في مستويات إدارة الأرباح بالشركات الأوروبية، وذلك بعد التنبؤ الإلزامي لمعايير المحاسبة الدولية ابتداءً من 2005، وقد تم تقسيم فترة الدراسة إلى أربع سنوات قبل تبني معايير المحاسبة الدولية (2000-2003)، وأربع سنوات بعد ذلك (2006-2009). وأظهرت نتائج الدراسة، وجود ثلاث مجموعات من الدول، المجموعة الأولى سجلت تأثيراً إيجابياً لمعايير المحاسبة الدولية، حيث انخفضت مستويات إدارة الأرباح، المجموعة الثانية شهدت تأثيراً سلبياً لمعايير المحاسبة الدولية تجلى في ارتفاع مستويات إدارة الأرباح، أما المجموعة الثالثة فهي الدول التي لم تسجل أي تأثير لتبني معايير المحاسبة

اشتملت على 28 فقرة وذلك لجمع المعلومات الأولية من عينة الدراسة المتكونة من 125 فرداً من المديرين الماليين ومدققي الحسابات الداخليين والخارجيين للشركات المساهمة العامة الكويتية، ومن أهم النتائج التي تم التوصل إليها وجود أثر ذو دلالة إحصائية لممارسة الشركات لأساليب إدارة الأرباح على ربحية تلك الشركات حيث أنه كلما زادت ممارسة الشركة لإدارة الأرباح انخفضت ربحيتها (علاقة عكسية).

وركزت دراسة (أبو ريشة وآخرون، 2015) على اختبار مدى الاعتماد على تسويات الاستحقاق الخاضعة لسيطرة الإدارة ممثلة بالمستحقات الاختيارية كوسيلة لممارسة إدارة الأرباح، ودراسة العلاقة بين المستحقات الاختيارية والعوامل المؤثرة عليها من المؤشرات المالية الداخلية والخارجية وذلك في قطاع الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية خلال الفترة 2006 - 2012، وشملت عينة (59) شركة صناعية، وتوصلت الدراسة إلى وجود مؤشرات ذات دلالة إحصائية إلى استخدام الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية لتسويات الاستحقاق الخاضعة لسيطرة الإدارة لممارسة إدارة الأرباح، وإلى وجود علاقة ارتباط موجبة (طردية) ذات دلالة إحصائية بين تسويات الاستحقاق الخاضعة لسيطرة الإدارة (المستحقات الاختيارية) وكل من نصيب السهم من الأرباح الموزعة والقيمة السوقية للسهم إلى الدفترية والعائد على حقوق المساهمين وحجم الشركة، وعلاقة ارتباط سالبة (عكسية) مع التدفقات النقدية التشغيلية وعدد الأسهم المتداولة داخل السوق المالي.

أما دراسة (Badertscher et al., 2007) فقد هدفت لقياس أثر ممارسة إدارة الأرباح بكل أنواعها (إدارة الأرباح الانتهازية (Opportunistic Perspective) والتي يمارسها المديرين لتحقيق المنافع الشخصية، وإدارة الأرباح الإعلامية (Informational Perspective) والتي تمارس لتضليل الأطراف التي تتعامل مع الشركة) على القدرة التنبؤية للمستحقات والتدفقات النقدية الحالية من خلال التدفقات النقدية المستقبلية. ولتحقيق أهداف الدراسة تم اختبار بيانات لعينة مكونة من 312 شركة من الشركات المساهمة العامة الأمريكية خلال الفترة من (1997 - 2002)، وأظهرت نتائج الدراسة أن الشركات الممارسة لإدارة الأرباح والناجمة عن دوافع انتهازية لديها قدرة أقل في التأثير على القدرة التنبؤية

2. تتوفر للشركة جميع البيانات اللازمة لاحتساب متغيرات الدراسة، بالإضافة إلى توفر بيانات عن سنة سابقة لفترة الدراسة؛ لتسهيل احتساب بعض المتغيرات.
3. ألا تكون الشركة قد أدمجت أو أوقفت عن التداول خلال فترة الدراسة.
4. أن تنتهي السنة المالية للشركة في 12/31 من كل عام.

وقد بلغ عدد الشركات الصناعية التي تنطبق عليها الشروط السابقة (59) شركة من أصل (75) شركة أي بنسبة (78%)، وعدد المشاهدات (354) مشاهدة لكل متغير من متغيرات الدراسة، وبلغ عدد الشركات الخدمية (44) شركة من أصل (61) شركة أي بنسبة (72%)، وعدد المشاهدات (264) مشاهدة لكل متغير من متغيرات الدراسة.

مصادر جمع البيانات:

- اعتمدت هذه الدراسة على جمع البيانات اللازمة من المصادر الآتية:
- الدراسات السابقة، والدوريات، والكتب، والمراجع المتوفرة في المكتبات، والمواقع الإلكترونية للجامعات، والمجلات العلمية، ومراكز الدراسات.
 - دليل الشركات المساهمة العامة الصادرة عن هيئة الأوراق المالية.
 - التقارير المالية السنوية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الأردنية.

نموذج الدراسة:

يهدف هذا النموذج إلى قياس تأثير المستحقات الاختيارية (والتي تعتبر مؤشر على إدارة الأرباح) على قدرة الأرباح الحالية على التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية للشركات المساهمة العامة الصناعية والخدمية والمدرجة في سوق عمان المالي والمشمولة في عينة الدراسة، وفي ظل وجود المتغيرات الضابطة الآتية: حجم الشركة، ودرجة الرفع المالي (نسبة المديونية).

$$RES2_{i,t} = \alpha_0 + \beta_1 DACC_{i,t} + \beta_2 SIZE_{i,t} + \beta_3 LEV_{i,t} + \varepsilon$$

حيث:

$RES2_{i,t}$: (Residuals) بواقي النموذج وتمثل القيمة المطلقة للفرق بين التدفقات النقدية التشغيلية المتوقعة للشركة

الدولية على مستويات إدارة الأرباح. بعد الاستعراض السابق لأهم الدراسات السابقة سواء التي تناولت مقدرة الأرباح الحالية بمكوناتها المختلفة على التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية، أو التي درست موضوع إدارة الأرباح بجوانبه المختلفة، يمكن تلخيص مجالات الاستفادة من هذه الدراسات في بناء الإطار النظري لهذه الدراسة ونموذجها، وتتميز دراستنا الحالية عن الدراسات السابقة وخصوصاً المطبقة في البيئة الأردنية في كونها تعتبر من أوائل الدراسات التي بحثت بقياس تأثير إدارة الأرباح ممثلة بالمستحقات الاختيارية على قدرة الأرباح الحالية على التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية.

منهجية الدراسة

المنهج العلمي للدراسة

اعتمدت هذه الدراسة على المدخلين الاستقرائي والوصفي التحليلي، وهما من أكثر الأساليب شيوعاً في بحوث الإدارة، والمحاسبية، والتدقيق، سواء أكانت تطبيقية أو ميدانية استقصائية. فقد استخدم الأسلوب الأول في تحليل الدراسات السابقة، في كل من إدارة الأرباح وقدرة الأرباح الحالية على التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية، وبما يمكن من بناء الإطار النظري للدراسة، وبناء نماذج الدراسة، واحتساب مؤشرات إدارة الأرباح، وقدرة الأرباح الحالية على التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية. أما الأسلوب الثاني، فهو المنهج الوصفي التحليلي، والذي يقوم على استخدام الأساليب الإحصائية والقياسية المختلفة لتحليل بيانات الدراسة.

مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من كافة الشركات المساهمة العامة الصناعية والخدمية المدرجة في سوق عمان المالي والتي يبلغ عددها 136 شركة وذلك خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2015 حسب دليل الشركات لعام 2015.

وتتكون عينة الدراسة من جميع الشركات الصناعية والخدمية المساهمة العامة والمدرجة في سوق عمان المالي والتي تحقق الشروط الآتية:

1. أن تكون الشركة متداولة في السوق المالي خلال فترة الدراسة.

للشركة (i) للفترة (t).

2- تقدير معالم النموذج ($\alpha_1 \alpha_2 \alpha_3$) التي يتم من خلالها احتساب قيم المستحقات غير الاختيارية (NDACC_{i,t}) من خلال معادلة الانحدار الآتية:

$$TA_{i,t} / A_{i,t-1} = \alpha_1 (1/A_{i,t-1}) + \alpha_2 [(\Delta REV_{i,t} - \Delta REC_{i,t}) / A_{i,t-1}] + \alpha_3 (PPE_{i,t} / A_{i,t-1}) + e_{i,t}$$

حيث أن:

TA_{i,t}: المستحقات الكلية للشركة (i) للفترة (t).

A_{i,t-1}: إجمالي الأصول للشركة (i) للفترة (t).

ΔREV_{i,t}: التغير في إيرادات الشركة (i) للفترة (t).

ΔREC_{i,t}: التغير في الذمم المدينة للشركة (i) للفترة (t).

PPE_{i,t}: (Property, Plant and Equipment) قيمة

العقارات والممتلكات والآلات للشركة (i) للفترة (t).

e_{i,t}: الخطأ العشوائي (البواقي)، وتمثل الجزء من إجمالي

المستحقات الذي لم يتم تفسيره من خلال متغيرات نموذج

الانحدار، ويستخدم كمؤشر على المستحقات الاختيارية. تقدير

المستحقات غير الاختيارية (Non-Discretionary

Accruals)

3- تقدير المستحقات غير الاختيارية لكل شركة من

شركات العينة خلال سنوات الدراسة من خلال المعادلة الآتية:

$$NDA_{i,t} / A_{i,t-1} = \alpha_1 (1/A_{i,t-1}) + \alpha_2 [(\Delta REV_{i,t} - \Delta REC_{i,t}) / A_{i,t-1}] + \alpha_3 (PPE_{i,t} / A_{i,t-1})$$

حيث أن:

NDA_{i,t}: تمثل المستحقات غير الاختيارية للشركة (i) للفترة

(t).

A_{i,t-1}: تمثل إجمالي الأصول للشركة (i) للفترة (t).

ΔREV_{i,t}: تمثل التغير في إيرادات الشركة (i) للفترة (t).

ΔREC_{i,t}: التغير في الذمم المدينة للشركة (i) للفترة (t).

PPE_{i,t}: (Property, Plant and Equipment) قيمة

العقارات والممتلكات والآلات للشركة (i) للفترة (t).

4- تقدير المستحقات الاختيارية (Discretionary

Accruals (DACC_{i,t})

وذلك من خلال احتساب الفرق بين المستحقات الكلية

والمستحقات غير الاختيارية كما في المعادلة الآتية:

$$DACC_{i,t} = TACC_{i,t} - NDACC_{i,t}$$

(i) في الفترة (t+1)، وبين التدفقات النقدية التشغيلية الفعلية للشركة (i) في نفس الفترة.

ومن خلال هذه الفروقات (بين التدفقات النقدية التشغيلية

المتوقعة، وبين التدفقات النقدية التشغيلية الفعلية للشركة (i)

تم قياس قدرة الأرباح الحالية على التنبؤ التدفقات النقدية

التشغيلية المستقبلية. بحيث أنه كلما زادت قيمة البواقي

(الفروقات) قلت القدرة التنبؤية بالتدفقات النقدية التشغيلية

المستقبلية، والعكس صحيح.

DACC_{i,t}: المستحقات الاختيارية للشركة (i) في الفترة (t).

SIZE_{i,t}: حجم الشركة ويقاس باللوغاريتم الطبيعي لمجموع

الأصول للشركة (i) في الفترة (t).

LEV_{i,t}: الرفع المالي (نسبة المديونية) وتقاس بنسبة إجمالي

الديون إلى إجمالي الأصول للشركة (i) في الفترة (t).

قياس متغيرات الدراسة:

أولاً: إدارة الأرباح (المستحقات الاختيارية):

لغايات تحديد ما إذا كانت الشركة تمارس إدارة الأرباح أم

لا فإن هناك العديد من الدراسات التي توصلت إلى بعض

النماذج التي يمكن أن تساعد في اكتشاف إدارة الأرباح. ومن

أشهر هذه النماذج: (Bartov et al., 2000; Beneish &

Nichols, 2005; Krishnan et al., 2008) ولكن

يعتبر نموذج جونز المعدل (Modified Jones Model,

1995) من أشهر النماذج التي استخدمت في قياس إدارة

الأرباح. حيث يقوم هذا النموذج بالتركيز على وتقويم

المستحقات الاختيارية والتي تعتبر مؤشر على إدارة الأرباح

(Dechow et al., 1995).

وتتمثل خطوات احتساب المستحقات الاختيارية وفقاً

لنموذج (Modified Jones Model, 1995) كما يأتي:

(Dechow et al., 1995).

1- احتساب قيم المستحقات الكلية Total Accruals

(TACC)

$$TACC_{i,t} = ONI_{i,t} - OCF_{i,t}$$

حيث أن:

TACC_{i,t}: تمثل المستحقات الكلية للشركة (i) للفترة (t).

ONI_{i,t}: تمثل صافي الربح التشغيلي للشركة (i) للفترة (t).

OCF_{i,t}: تمثل التدفق النقدي من العمليات التشغيلية

أولاً: قطاع الصناعة:

يحتوي الجدول رقم (1) على أهم مؤشرات الإحصاء الوصفي لمتغيرات نموذج الدراسة في قطاع الصناعة، حيث تمّ التركيز على الوسط الحسابي، والانحراف المعياري، وأعلى وأقل قيمة لكل متغير.

الجدول رقم (1): الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة لقطاع الصناعة خلال السنوات 2010-2015

المتغيرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أعلى قيمة	أقل قيمة
القدرة التنبؤية بالتدفقات النقدية التشغيلية (بالقيمة المطلقة)	0.078	0.074	0.458	000
المستحقات الاختيارية	0.091	0.084	0.528	000
نسبة المديونية	0.354	0.251	2.275	0.004
اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول	7.176	0.584	9.088	5.742

ثانياً: قطاع الخدمات:

يحتوي الجدول رقم (2) على أهم مؤشرات الإحصاء الوصفي لمتغيرات نموذج الدراسة في قطاع الخدمات.

الجدول رقم (2): الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة لقطاع الخدمات خلال السنوات 2010-2015

المتغيرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أعلى قيمة	أقل قيمة
القدرة التنبؤية بالتدفقات النقدية التشغيلية (بالقيمة المطلقة)	0.081	0.093	0.717	0.001
المستحقات الاختيارية	0.093	0.136	0.855	000
نسبة المديونية	0.321	0.232	0.933	0.541
اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول	7.454	0.617	9.109	5.675

يلاحظ من خلال الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

ثانياً: القدرة التنبؤية بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية:

تم قياس قدرة الأرباح الحالية على التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية من خلال احتساب القيمة المطلقة للفروقات بين التدفقات النقدية التشغيلية الفعلية للشركة (i) في الفترة (t+1)، وبين التدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية المتوقعة للشركة (i) في نفس الفترة، والتي يتم تقديرها باستخدام النموذج الآتي (Barua, 2005; Tariverdi et al., 2012)

$$OCF_{i,t+1} = \alpha_0 + \alpha_1 E_{i,t} + e_{i,t}$$

حيث أن:

$E_{i,t}$: تمثل الأرباح التي تخص الشركة (i) للسنة (t).

بقية المتغيرات كما عرفت سابقاً.

مع ملاحظة أن كل المتغيرات في النموذج السابق يتم قسمتها على متوسط إجمالي الأصول.

وبعد أن يتم تقدير قيمة التدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية المتوقعة للشركة (i) في الفترة (t+1) باستخدام النموذج السابق يتم مقارنتها مع قيمة التدفقات النقدية التشغيلية الفعلية للشركة (i) في نفس الفترة. فكلما كانت القيمة المطلقة للفروقات (بين القيمة الفعلية وبين القيمة المتوقعة) قريبة من الصفر كان هنالك قدرة عالية للتنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية، والعكس صحيح.

فرضيات الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن أسئلتها تم صياغة الفرضيات الآتية؛ والتي سيتم اختبارها إحصائياً عند مستوى دلالة 5%:

H01: لا توجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية على ممارسة إدارة الأرباح في الشركات الصناعية والخدمية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان.

H02: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لممارسة إدارة الأرباح على قدرة الأرباح الحالية على التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية في الشركات الصناعية والخدمية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان.

الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة:

الجدول رقم (3): مصفوفة ارتباط بيرسون بين المتغيرات المستقلة لنموذج قطاع الصناعة

Variable	DACC	SIZE	LEV
DACC	1		
SIZE	-.173**	1	
LEV	.113*	.079	1

***،**،* تشير إلى أن معامل المتغير مهم إحصائياً عند 1، 5، 10% على التوالي.

وللتأكد من عدم المشكلة السابقة في قطاع الخدمات، يظهر الجدول رقم (4) يظهر مصفوفة ارتباط بيرسون لمتغيرات نموذج الانحدار المطبق في قطاع الخدمات، و نلاحظ عدم وجود ارتباط خطي عال بين المتغيرات المستقلة، حيث بلغ أعلى ارتباط بين أي متغيرين من المتغيرات المستقلة (46.8%) والذي يمثل الارتباط بين نسبة المديونية وحجم الشركة، وهذا يدل على سلامة نموذج الدراسة من مشكلة الارتباط الخطي.

الجدول رقم (4): مصفوفة ارتباط بيرسون بين المتغيرات المستقلة لنموذج قطاع الخدمات

Variable	DACC	SIZE	LEV
DACC	1		
SIZE	-.037	1	
LEV	.145*	.468***	1

***،**،* تشير إلى أن معامل المتغير مهم إحصائياً عند 1، 5، 10% على التوالي.

اختبار الارتباط الذاتي:

للتحقق من وجود مشكلة الارتباط الذاتي في نماذج الدراسة تمّ استخدام اختبار ديرين - واتسون (Durbin-Watson Test) الذي يعد الأكثر شيوعاً بين الإحصائيين، وتتراوح قيمة هذا الاختبار بين العددين (0،4)، حيث تشير قيمة D-W القريبة من الصفر إلى وجود ارتباط موجب قوي بين المتغيرات، كما تشير قيمة D-W القريبة من الأربعة إلى

وخصوصاً المتغير التابع، أن الانحراف المعياري لمتغير القدرة التنبؤية بالتدفقات النقدية التشغيلية قد بلغ 0.074 في قطاع الصناعة وهو أقل من الوسط الحسابي، والبالغ 0.078 ونسبة قليلة مما يدل على وجود قيم متباعدة لهذا المتغير عن وسطها الحسابي، حيث بلغت أعلى قيمة 0.458 وأقل قيمة تساوي صفر، وأما في قطاع الخدمات، فقد كانت قيمة الانحراف لنفس المتغير اكبر من الوسط الحسابي، وهذا يدل على وجود انحرافات كبيرة في بعض القيم عن وسطها، حيث بلغت أعلى قيمة 0.717 وأقل قيمة قريبة من الصفر.

اختبار صلاحية البيانات للتحليل الإحصائي:

التوزيع الطبيعي للبيانات:

توصل علم الإحصاء إلى عدة افتراضات وقواعد يضمن تحققها الحصول على توزيع طبيعي لبيانات الدراسة، ومن أهمها نظرية الحد المركزية Central Limit Theorem والتي تنص على أنه في حالة العينات الكبيرة ($n \geq 30$) فإننا نستطيع افتراض التوزيع الطبيعي للبيانات، بصرف النظر عن توزيع المجتمع الأصلي (Gujarati, 2003, p:109). وقد بلغ حجم العينة في هذه الدراسة (103) شركات صناعية وخدمية مساهمة عامة أردنية، وتشكل ما نسبته (75%) من حجم المجتمع الأصلي والبالغ (136) شركة، وهي تمثل عينة كبيرة مقارنة مع حجم مجتمع الدراسة.

اختبار الارتباط الخطي المتعدد:

للتحقق من وجود مشكلة الارتباط الخطي المتعدد تمّ الاعتماد اختبار معامل بيرسون Pearson correlation الذي يدل على وجود هذه المشكلة إذا كان يساوي أو يزيد عن (80%) (Gujarati, 2003, p:359)، والجدول رقم (3) يظهر مصفوفة ارتباط بيرسون لمتغيرات نموذج الانحدار المطبق في قطاع الصناعة، و نلاحظ عدم وجود ارتباط خطي عال بين المتغيرات المستقلة، حيث بلغ أعلى ارتباط بين أي متغيرين من المتغيرات المستقلة (17.3%) والذي يمثل الارتباط بين حجم الشركة والمستحقات الاختيارية، وهذا يدل على سلامة نموذج الدراسة من مشكلة الارتباط الخطي.

الجدول رقم (5): نتائج اختبار t لقياس ممارسة إدارة الأرباح للشركات الصناعية

Sig	T	Std. Deviation	Mean	
0.000	20.12	0.084	0.091	المستحقات الاختيارية

يظهر الجدول رقم (5) نتائج اختبار (t) للعينة الواحدة (One-Sample t-test)، وقد وجد من خلال النتيجة الموضحة في الجدول السابق، أن الوسط الحسابي للمستحقات الاختيارية للشركات الصناعية خلال الفترة 2010 - 2015 يساوي 0.091 (بانحراف معياري 0.084)، وهو أكبر من صفر وهذا يدل على أن الشركات الصناعية قامت بممارسة إدارة الأرباح، وهذا ما أكدته قيمة t المحسوبة والبالغة 20,12، وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل من 5%. وهذه النتيجة مقارنة من نتائج الدراسات السابقة المطبقة في البيئة الأردنية وعلى قطاع الصناعة بالتحديد ولفترات زمنية قريبة من فترة الدراسة، ومن هذه الدراسات: دراسة (أبو ريشة وآخرون، 2015؛ وعود، 2011)، و (Abed et al., 2012).

ثانياً: قطاع الخدمات:

بعد إجراء اختبار (t) للبيانات الممثلة لعينة الدراسة، كانت النتائج على النحو الآتي:

الجدول رقم (6): نتائج اختبار t لقياس ممارسة إدارة الأرباح للشركات الخدمية

Sig	T	Std. Deviation	Mean	
0.000	11.03	0.136	0.093	المستحقات الاختيارية

يظهر الجدول رقم (6) نتائج اختبار (t) للعينة الواحدة (One-Sample t-test)، وقد وجد من خلال النتيجة الموضحة في الجدول السابق، أن الوسط الحسابي للمستحقات الاختيارية للشركات الخدمية خلال الفترة 2010 - 2015 يساوي

وجود ارتباط سالب قوي. أما القيمة المثلى فهي التي تتراوح بين (1.5 - 2.5) إذ تشير إلى عدم وجود ارتباط ذاتي بين القيم المتجاورة للمتغيرات (Gujarati, 2003, p:424). وقد بلغت قيمة اختبار (D-W) المحسوبة في النموذج الذي يمثل قطاع الصناعة (2.26)، وفي النموذج الذي يمثل قطاع الخدمات (1.17)، وهي تقع بين الحدين الأدنى والأعلى، وتقرب من قيمتها المثلى، وهذا يشير إلى عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي في نماذج الدراسة.

اختبار الفرضيات:

بعد التأكد من ملاءمة البيانات لأنموذج الدراسة، وكذلك وصف متغيرات الدراسة إحصائياً، يمكن اختبار فرضيات الدراسة من خلال تطبيق الاختبارات الإحصائية اللازمة.

➤ اختبار الفرضية الأولى

تتعلق الفرضية الأولى باختبار مدى ممارسة الشركة الصناعية والخدمية المساهمة العامة الأردنية لإدارة الأرباح خلال الفترة من عام 2010 - 2015، وقد تم صياغة الفرضية في صورتها العدمية على النحو الآتي:-

H01: لا توجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية على ممارسة إدارة الأرباح في الشركات الصناعية والخدمية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان.

أولاً: قطاع الصناعة:

وتجدر الإشارة هنا، إلى أنه تم قياس إدارة الأرباح من خلال المستحقات الاختيارية باستخدام نموذج جونز المعدل (Modified Jones Model)، حيث تم احتساب المستحقات الاختيارية للشركة الصناعية والمكونة لعينة الدراسة في كل سنة من سنوات الدراسة على انفراد، ويقوم بتراوح حدودها بين $0 \leq EM$ ، وتعتبر الشركة ممارسة لإدارة الأرباح إذا كانت قيمة مستحقاتها الاختيارية أكبر من صفر، أو أقل من صفر، بينما تعتبر غير ممارسة لإدارة الأرباح إذا كانت قيمة مستحقاتها تساوي صفر؛ أي أنه كلما ابتعدت قيمة المستحقات عن الصفر سواءً للأعلى أو الأدنى زادت ممارسة إدارة الأرباح (Jones, 1991). والجدول رقم (5) يبين نتائج اختبار هذه الفرضية.

سوق عمان المالي والمشمولة في عينة الدراسة، وفي ظل وجود المتغيرات الضابطة الآتية: حجم الشركة، ودرجة الرفع المالي (نسبة المديونية). وقد صيغت هذه الفرضية في صورتها العدمية على النحو الآتي:

H02: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لممارسة إدارة الأرباح على قدرة الأرباح الحالية على التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية في الشركات الصناعية والخدمات المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان.

أولاً: قطاع الصناعة

وبعد تطبيق نموذج الدراسة على البيانات المالية للشركات الصناعية، كانت النتائج على النحو الآتي:

0.093 (بانحراف معياري 0.136)، وهو أكبر من صفر وهذا يدل على أن الشركات الخدمية قامت بممارسة إدارة الأرباح، وهذا ما أكدته قيمة t المحسوبة والبالغة 11,03، وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل من 5%. وهذه النتيجة متقاربة من نتائج الدراسات السابقة المطبقة في البيئة الأردنية وعلى قطاع الخدمات، ومن هذه الدراسات، دراسة (المومني، 2006)، ودراسة (Abed et al., 2012).

➤ اختبار الفرضية الثانية

تتعلق هذه الفرضية باختبار مدى تأثير المستحقات الاختيارية (والتي تعتبر مؤشر على إدارة الأرباح) على قدرة الأرباح الحالية على التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية للشركات المساهمة العامة الصناعية المدرجة في

الجدول رقم (7): نتائج اختبار الانحدار لأثر إدارة الأرباح على التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية في الشركات الصناعية

المتغير التابع	معامل التحديد المعدل R ²	قيمة F المحسوبة	Prob (F)	المتغيرات المستقلة والضابطة	المعاملات (B)	الانحراف المعياري	قيمة T المحسوبة	Prob (T)
RES2	0.315	55.193	0.000	DA	0.496	260.0	8.034	0.000
				DR	0.017	0.017	1.056	0.292
				LGSIZE	-0.006	0.005	-1.147	0.252

ويظهر من الجدول أن قيمة t المحسوبة لمتغير المستحقات الاختيارية 8.034 وهي أكبر من قيمتها الجدولية والبالغة (1.96) عند مستوى ثقة 95%، مما يعني رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة والتي مفادها أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لممارسة إدارة الأرباح على قدرة الأرباح الحالية على التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية في الشركة المساهمة العامة الصناعية والتي تم التعبير عنها ببواقي النموذج (RES2)، ويؤكد هذه النتيجة قيمة الدلالة المعنوية والبالغة Prob = 0.000 وهي أقل من 5% (مستوى المعنوية المعتمد للاختبار).

كما يلاحظ أيضاً أن اتجاه المعامل β1 كان موجبا، مما يعني وجود علاقة ارتباط طردية بين إدارة الأرباح (DA)

يلاحظ من خلال الجدول (7)، أنه تم استخدام توزيع فيشر (F) للحكم على القوة التفسيرية للنموذج ككل، ومدى ملاءمة النموذج المقترح في تمثيل العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة 55,193 وهي أكبر من قيمة F الجدولية (2.6) عند مستوى ثقة 95%، وذات دلالة معنوية (Sig F=0.000) وهي أقل من 5% (مستوى المعنوية المعتمد للاختبار). وهذا يعني نموذج الانحدار الخاص بهذه الفرضية يتمتع بملاءمة عالية. كما يتضح من نفس الجدول، أن قيمة معامل التحديد المعدل (Adjusted R-squared) تساوي 31.5%، مما يعني أن المتغيرات المستقلة استطاعت أن تفسر ما نسبته 31.5% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع.

من 5%. وبالتالي يمكن القول أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة الرفع المالي في الشركة المساهمة العامة الصناعية على قدرة الأرباح الحالية على التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية. وتتوافق هذه النتيجة مع نتائج بعض الدراسات السابقة المطبقة على البيئة الأردنية، مثل دراسة (حمدان، 2012).

كما بلغت t المحسوبة لمتغير حجم الشركة 1.147، وهي أقل من قيمتها الجدولية والبالغة 1.96 عند مستوى ثقة 95%، مما يشير إلى عدم وجود علاقة ارتباط مهمة إحصائياً بين حجم الشركة وقيمة البواقي (RES2) التي تمثل قدرة الأرباح الحالية على التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية للشركة الصناعية، ويؤكد هذه النتيجة قيمة الدلالة المعنوية لهذا المتغير والتي تساوي 0.252 وهي أكبر من 5%. وبناء على ذلك، يمكن القول بأنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لإجمالي أصول الشركة الصناعية معبراً عنها من خلال (LGSIZE) على قدرة الأرباح الحالية على التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية.

ثانياً: قطاع الخدمات

ويعد تطبيق نموذج الدراسة على البيانات المالية للشركات الخدمية، كانت النتائج على النحو الآتي:

وبين بواقي النموذج (RES2) للشركة المساهمة العامة الصناعية. وبما أن المتغير التابع (RES2) يمثل بواقي للنموذج بمعنى أنه كلما زادت قيم بواقي النموذج قلت القدرة التنبؤية له، فهذا يدل على وجود علاقة عكسية بين إدارة الأرباح وقدرة الأرباح الحالية على التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية. وبناء على ذلك يمكن القول بأنه كلما زادت ممارسة إدارة الأرباح في الشركة المساهمة العامة الصناعية انخفضت قدرة الأرباح الحالية على التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية، والعكس صحيح. وهذه النتيجة تتوافق مع نتائج دراسة (Tariverdi et al., 2012) التي توصلت إلى وجود علاقة سلبية ومهمة إحصائياً بين إدارة الأرباح وبين قدرة الأرباح الحالية على التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية.

أما بالنسبة للمتغيرات الضابطة فقد بلغت t المحسوبة لمتغير نسبة المديونية 1.056، وهي أقل من قيمتها الجدولية والبالغة 1.96 عند مستوى ثقة 95%، مما يشير إلى عدم وجود علاقة ارتباط مهمة إحصائياً بين نسبة المديونية وقيمة البواقي (RES2) التي تمثل قدرة الأرباح الحالية على التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية، ويؤكد هذه النتيجة قيمة الدلالة المعنوية لهذا المتغير والتي تساوي 0.292 وهي أكبر

الجدول رقم (8): نتائج اختبار الانحدار لأثر إدارة الأرباح على التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية في الشركات الخدمية

المتغير التابع	معامل التحديد المعدل R ²	قيمة F المحسوبة	Prob (F)	المتغيرات المستقلة والضابطة	المعاملات (B)	الانحراف المعياري	قيمة T المحسوبة	Prob (T)
RES2	0.488	84.48	0.000	DA	0.454	0.057	7.979	0.000
				DR	0.067	0.025	2.641	0.090
				LGSIZE	-0.015	0.009	-1.655	9900.

كما يتضح من نفس الجدول، أن قيمة معامل التحديد المعدل (Adjusted R-squared) تساوي 48.8% تقريباً، مما يعني أن المتغيرات المستقلة استطاعت أن تفسر ما نسبته 48.6% تقريباً من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع. يظهر من الجدول رقم (8) نتائج اختبار هذه الفرضية،

يلاحظ من خلال الجدول (8) أن قيمة (F) المحسوبة بلغت 84.48 وهي أكبر من قيمة F الجدولية (2.6) عند مستوى ثقة 95%، وذات دلالة معنوية (Sig F=0.000) وهي أقل من 5% (مستوى المعنوية المعتمد للاختبار). وهذا يعني نموذج الانحدار الخاص بهذه الفرضية يتمتع بملاءمة عالية.

الأرباح الحالية على التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية. وبالتالي يمكن القول أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة الرفع المالي في الشركة المساهمة العامة الخدمية على قدرة الأرباح الحالية على التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية. وهذا يعني أنه كلما ارتفعت نسبة المديونية في الشركة المساهمة العامة الخدمية قلت قدرة الأرباح الحالية على التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية. وتتوافق هذه النتيجة مع نتائج بعض الدراسات السابقة المطبقة على البيئة الأردنية، مثل دراسة (حمدان، 2012).

كما بلغت t المحسوبة لمتغير حجم الشركة 1.655، وهي أقل من قيمتها الجدولية والبالغة 1.96 عند مستوى ثقة 95%، مما يشير إلى عدم وجود علاقة ارتباط مهمة إحصائياً بين حجم الشركة وقيمة البواقي (RES2) التي تمثل قدرة الأرباح الحالية على التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية للشركة الخدمية، ويؤكد هذه النتيجة قيمة الدلالة المعنوية لهذا المتغير والتي تساوي 0.099 وهي أكبر من 5%، وبناء على ذلك، يمكن القول بأنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لإجمالي أصول الشركة الصناعية معبراً عنها من خلال (LGSIZE) على قدرة الأرباح الحالية على التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية.

نتائج الدراسة

فيما يأتي تلخيص لنتائج الدراسة التي تم التوصل إليها:

1. توجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية، على ممارسة إدارة الأرباح من قبل الشركات الصناعية والخدمية المساهمة العامة الأردنية المدرجة ببورصة عمان خلال الفترة من عام 2010 إلى عام 2015.
2. وجود علاقة ارتباط سالبة بين إدارة الأرباح (ممثلة بالمستحقات الاختيارية) وقدرة الأرباح الحالية على التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية للشركة المساهمة العامة الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي خلال الفترة من عام 2010 إلى عام 2015. وهذا يعني أن لجوء إدارة الشركة الصناعية لممارسة إدارة الأرباح سوف يؤدي إلى انخفاض قدرة الأرباح الحالية على التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية

حيث بلغت قيمة t المحسوبة للمستحقات 7,979 وهي أكبر من قيمتها الجدولية والبالغة (1.96) عند مستوى ثقة 95%، مما يعني رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة والتي مفادها أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لممارسة إدارة الأرباح على قدرة الأرباح الحالية على التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية في الشركة المساهمة العامة الخدمية والتي تم التعبير عنها ببواقي النموذج (RES2)، ويؤكد هذه النتيجة قيمة الدلالة المعنوية والبالغة Prob = 0.0000 وهي أقل من 5% (مستوى المعنوية المعتمد للاختبار).

كما يلاحظ أيضاً أن اتجاه المعامل β_1 كان موجبا، مما يعني وجود علاقة ارتباط طردية بين إدارة الأرباح (DA) وبواقي النموذج (RES2) للشركة المساهمة العامة الخدمية. وبما أن المتغير التابع (RES2) يمثل بواقي للنموذج بمعنى أنه كلما زادت قيم بواقي النموذج قلت القدرة التنبؤية له، فهذا يدل على وجود علاقة عكسية بين إدارة الأرباح وقدرة الأرباح الحالية على التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية. وبناء على ذلك يمكن القول بأنه كلما زادت ممارسة إدارة الأرباح في الشركة المساهمة العامة الخدمية انخفضت قدرة الأرباح الحالية على التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية، والعكس صحيح. وهذه النتيجة تتوافق مع نتائج دراسة (محمود، 2010) التي توصلت إلى وجود علاقة سلبية ومهمة إحصائياً بين إدارة الأرباح وبين قدرة الأرباح الحالية على التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية.

أما بالنسبة للمتغيرات الضابطة فقد بلغت t المحسوبة لمتغير نسبة المديونية 2.641، وهي أكبر من قيمتها الجدولية والبالغة 1.96 عند مستوى ثقة 95%، مما يشير إلى وجود علاقة ارتباط مهمة إحصائياً بين نسبة المديونية وقيمة البواقي (RES2) التي تمثل قدرة الأرباح الحالية على التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية للشركة الخدمية، ويؤكد هذه النتيجة قيمة الدلالة المعنوية لهذا المتغير والتي تساوي 0.009 وهي أقل من 5%. كما تبين أن اتجاه العلاقة بينهما كان موجب، بمعنى وجود علاقة طردية بين المتغيرين. وبما أن المتغير التابع (RES2) يمثل بواقي للنموذج بمعنى أنه كلما زادت قيم بواقي النموذج قلت القدرة التنبؤية له، فهذا يدل على وجود علاقة عكسية بين نسبة المديونية وبين قدرة

المستقبلية.

الشركات الممارسة لإدارة الأرباح لما لها من أثر سلبي على جوانب مالية واقتصادية عديدة ومنها جودة الأرباح الحالية ومقدرتها على التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية.

2. ضرورة العمل على زيادة فعالية الدور الذي تمارسه هيئة الأوراق المالية في مجال تنظيم السياسات المحاسبية، وزيادة متطلبات القياس والإفصاح المحاسبي، والاهتمام بالأبعاد السلوكية لمديري الشركات، لحد من ممارسة إدارة الأرباح من قبل الشركات الصناعية والخدمية المساهمة العامة الأردنية، مما ينعكس على كفاءة سوق عمان المالي، وجودة المعلومات المالية المقدمة لمتخذي القرارات بمختلف أنواعهم.

3. ضرورة التنبه من قبل مستخدمي التقارير المالية بشكل عام والمستثمرين والمقرضين والمحللين الماليين بشكل خاص على أهمية التركيز ممارسات إدارة الأرباح لما لها من تأثير كبير قيمة الأرباح المعلن عنها في الشركات الصناعية والخدمية المساهمة العامة.

4. إجراء المزيد من الأبحاث والدراسات لفحص أثر ممارسة إدارة الأرباح، وتمهيد الدخل، على متغيرات أخرى غير التي شملتها الدراسة مثل، قيمة التغذية العكسية للأرباح، الاقتراب من النقد، وتوقيت الاعتراف المحاسبي.

5. إجراء المزيد من الأبحاث والدراسات لتعميم نتائج الدراسة على قطاعات مالية أخرى داخل سوق عمان المالي غير قطاعي الصناعة والخدمات.

3. وجود علاقة ارتباط سالبة بين إدارة الأرباح (ممثلة بالمستحقات الاختيارية) وقدرة الأرباح الحالية على التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية للشركة المساهمة العامة الخدمية المدرجة في سوق عمان المالي خلال الفترة من عام 2010 إلى عام 2015. وهذا يعني أن لجوء إدارة الشركة الخدمية لممارسة إدارة الأرباح سوف يؤدي إلى انخفاض قدرة الأرباح الحالية على التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية.

4. عدم وجود علاقة ارتباط مهمة إحصائياً بين كل من نسبة المديونية وحجم الشركة وقيمة البواقي (RES2) التي تمثل قدرة الأرباح الحالية على التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية للشركة الصناعية.

5. وجود علاقة ارتباط مهمة إحصائياً بين نسبة المديونية وقيمة البواقي (RES2) التي تمثل قدرة الأرباح الحالية على التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية للشركة الخدمية، وعدم وجود علاقة مع حجم الشركة.

توصيات الدراسة

بناء على النتائج السابقة التي تم التوصل لها، توصي الدراسة بما يأتي:-

1. ضرورة تطوير التعليمات الحكومية القائمة من قبل الجهات الرسمية كهيئة الأوراق المالية لضبط والحد من ممارسة إدارة الأرباح المتعمدة من قبل الإدارة، وتغليظ العقوبات على

المراجع

المراجع العربية

للدراسات الاقتصادية والإدارية. المجلد 20، العدد الأول، ص: 265 - 301.
الحوشي، محمد (2007). تأثير الأداء المهني للمراجع من خلال عاملي حجم مكتب المراجعة، وتخصه في نشاط العميل على دوافع إدارة الشركات لإدارة الأرباح - دراسة تطبيقية. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، فرع دمنهور، جامعة الإسكندرية.
سليمان، مراد (2003). التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية، دراسة ميدانية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، اردن، الأردن.

أبو ريشة، خالد، حميدات، محمد، العيسى، محمد، (2015). العوامل المؤثرة على تسويات الاستحقاق الخاضعة لسيطرة الإدارة. *المجلة الأردنية في إدارة الأعمال*، الجامعة الأردنية، عدد 3، مجلد 11، ص 727-743.
أبو عجيل، عماد وعلام حمدان (2009). أثر الحوكمة المؤسسية على إدارة الأرباح: دليل من الأردن. الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.
حمدان، علام (2012). العوامل المؤثرة في جودة الأرباح: دليل من الشركات الصناعية الأردنية. *مجلة الجامعة الإسلامية*

الشرق الأوسط، عمان، الأردن.
 اللوزي، هيفاء (2006). **قدرة الأرباح ومكونات الأرباح على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية**. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.
 محمود، محمد (2010). **دراسة أثر ظاهرة إدارة الأرباح على جودة القوائم المالية**. أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الإسكندرية، الإسكندرية، مصر.
 المومني، محمد (2006). **تحليل وتقييم ممارسات الإدارة في استغلال المرونة المتاحة بالمعايير المحاسبية لإدارة الأرباح ومدى وعي المستثمرين لها**. أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة عمان العربية، عمان، الأردن.

المراجع العربية باللغة الإنجليزية

Hamdan, A., (2012). Factors Influencing the Level of Earnings Quality: Evidence from the Jordanian Industrial Corporations. **Journal of Economics and Business Studies**, Vol.20, No.1,pp:265-301.
 Al Hushi, M., (2007), **Effect of the professional performance of the auditor through the size of the audit office and its specialization in the client's activity on the motives of the management of companies to manage profits -An applied study**. Unpublished master's thesis, Faculty of Commerce, Damanhour , Alexandria University.
 Abu_Risha, K., Mohammad, H., and Mohammad E. (2015), Factors Affecting the Discretionary Accruals, An Empirical Study on Industrial Corporations listed on Amman Stock Exchange. **Jordan Journal of Business Administration**. Vol. 11, No. 3, PP: 727-743.
 Sulaiman, M.,(2003),**predicting cash flow from operations: an empirical study**. Unpublished master's thesis, yarmouk university, Irbid, Jordan.
 Shaglof., M. (2009), **Earnings Management Practice in Jordanian Industrial Public Shareholding Companies Listed at Amman Stock Exchange and its Relationship to Earnings Per Share**, Unpublished doctoral dissertation, The Arab Academy for Banking and Financial Sciences, Amman, Jordan.
 AL-Kendri, T.,(2012),. **The Degree of Management Practice**

شقلوف، محمد عمر (2009). **ممارسة إدارة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة ببورصة عمان وعلاقتها بنصيب السهم من الأرباح المحققة**. أطروحة دكتوراه غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن.
 عواد، بهاء (2011). **أثر إدارة الأرباح على سياسة توزيع الأرباح وانعكاسها على القيمة السوقية للشركة**. أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة عمان العربية، عمان، الأردن.
 الكندري، طلال (2012). **درجة ممارسة الإدارة في الشركات المساهمة العامة الكويتية لأساليب إدارة الأرباح وأثرها على ربحية تلك الشركات**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة

in Kuwaiti Public Shareholding Companies of the Earnings Management Methods and its impact on the Company's Profitability. Unpublished Master Thesis, Middle East University, Amman, Jordan.

Awwad, B., (2011). **Effect of Earnings Management on Dividend Policy and its Reflection on Corporation Market Value**. Unpublished doctoral dissertation, Amman Arab University, Amman, Jordan.

Allozi, H., (2006). **The ability of profit and profit components to predict future cash flows**. Unpublished master's thesis, The University of Jordan, Amman, Jordan.

Mahmoud, M., (2010). **Study the impact of Earnings Management phenomenon on the quality of the financial statements**. Unpublished doctoral dissertation, Alexandria University, Alexandria, Egypt.

Al-Momani, M. (2006). **The Analysis and Evaluation of the Flexibility Available in Accounting Standards Used by Managers for Earnings Management Practice, and its Understanding by Investors**. Unpublished doctoral dissertation, Amman Arab University, Amman, Jordan.

Abu Ijela, I, Hamdan, A., (2009). **The Impact of Corporate Governance on Earnings Management: A Guide from Jordan**. International Scientific Forum on the International Financial and Economic Crisis and Global Governance, Farhat Abbas University, Setif, Algeria.

المراجع الاجنبية

- Abed, S., Al-Attar, A., and Suwaidan, M. (2012). Corporate Governance and Earnings Management: Jordanian Evidence. *International Business Research*. Vol. 5, No. 1, PP: 216-225.
- Ajinkya, B., Bhojraj, S., and Sengupta, P. (2003). The Association between Outside Directors, Institutional Investors and the Properties of Management Earnings Forecasts. *Journal of Accounting Research*. Vol. 43 No. 3, June, PP: 343-376.
- Badertscher, B., Collins, D., and Lys, T. (2007). Earnings Management and the Predictive Ability of Accruals with Respect to Future Cash Flows. *Journal of Accounting and Economics*. Vol. 53, No. (1-2), PP: 1-488.
- Bartov, E., F. Gul and J. Tsui, (2000). Discretionary accruals models and audit qualifications. *Journal of Accounting and Economics*. Vol. 30, No. 3 (December), PP: 421-452.
- Barua, A. (2005). *using the FASB's qualitative characteristics in earnings quality measures*. Unpublished PhD Thesis, Louisiana State University, Louisiana. <http://papers.ssrn.com>.
- Beuren, I. M. and Klann, R. C. (2015). Effects of the Convergence to International Financial Reporting Standards in Earnings Management, *International Journal of Finance and Accounting*, Vol.4, No.01, PP: 08-20.
- Beneish, M. (2001). Earnings Management: A Perspective. *Managerial Finance*. Vol. 27, No. 12, PP: 3-16.
- Beneish, M., Nichols, D. (2005). Earnings quality and future returns: The relation between accruals and the probability of earnings manipulations. <http://papers.ssrn.com>, Vol. (May), PP: 1-58.
- Collins, D., Badertscher, B., and Lys, T. (2007). Discretionary Accounting Choices and the predictive ability of accruals with respect to future cash flows. *Journal of Accounting & Economics*. <http://papers.ssrn.com/abstract=1021030> (April). PP: 1-52.
- Davidson, S., Stickney, C., and Weil, R. (1987). *Accounting: The language of business*. Thomas Horton and Daughter. 7th edition, Sun Lakes Arizona.
- Davin, T., (2001). The line between managed earnings and fraud. <http://papers.ssrn.com>.
- Dechow, M., Sloan, G., and Sweeny, P. (1995). Detecting Earnings Management. *The Accounting Review*. Vol.70, No. 2, PP: 193- 225.
- Dichev, I. and Tang, V. (2008). Earnings Volatility and Earnings Predictability. <http://papers.ssrn.com>.
- Dye, R. (1988). Earnings management in an overlapping model. *Journal of Accounting Research*. Vol. 26, No. 2, PP: 195-235.
- Gujarati, N. D. (2003). *Basic Econometrics*. Fourth Edition, The McGraw-Hill, New York, USA.
- Healy, P., Wahlen, J. (1999). A review of the earnings management literature and its implications for standard setting. *Accounting Horizons*. Vol. 13, No. 4 (December). PP: 365-383.
- Jones, J. (1991). Earnings Management during Import Relief Investigations. *Journal of Accounting Research*. Vol. 29, No. 2, PP: 193-225.
- Krishnan, G., Jones, K., and Melendez, K. (2008). Do models of discretionary accruals detect actual cases of fraudulent and restated earnings? An Empirical Evaluation. *Contemporary Accounting Research*. Vol. 25, No. 2 (Summer). PP: 499-531.
- Michael, D., Akers, D., and Jodi, B. (2007). Earnings Management and its Implication. *The CPA Journal*. Available at: www.highbeam.com/doc.
- Mohanram, P. (2003). *How to Manage Earnings Management*. *Accounting World Institute of Chartered Financial Institutes of India*. Oct (2003). PP: 13 – 19.
- Rosett, J., Gu, Z., and Lee, J. (2002). Measuring the Pervasiveness of Earnings Management From Quarterly Accrual Volatility, www.ssrn.com.

Tariverdi, Y., Moradzadehfard, M., and Rostami, M. (2012). The Effect of earnings Management on the Quality of Financial Reporting. *African Journal of Business Management*. Vol. 6, No. 12, PP: 4603-4611.

Yu, F. (2008). Corporate governance and earnings management. *Journal of Financial Economics*. Vol. 88, (June). PP: 245-271.

المواقع الإلكترونية

الموقع الإلكتروني لسوق عمان المالي (www.ase.com.jo).
الموقع الإلكتروني لهيئة الأوراق المالية الأردنية (www.jsc.gov.jo).

The Ability of Current Earnings to Predict Future Cash Flows in Light of Earnings Management Phenomenon: An Empirical Study on Industrial and Service Corporations Listed in Amman Stock Exchange

Mohammed M. Humeedat¹, Eyad A. Al-Bustanji², Laith A. Al-Qudah³

ABSTRACT

This study mainly aimed to address the ability of current earnings to predict future operating cash flows in light of earnings management (EM) phenomenon in Jordanian industrial and service corporations listed in Amman Stock Exchange during the period (2010 – 2015). In order to achieve the objectives of this study, the financial data of a sample of 103 industrial and service companies was tested. The sample consisted of (59) industrial corporations representing (78%) of the overall industrial sector and (44) service corporations representing (72%) of the overall service sector. The study relied on the absolute value of discretionary accruals as an indicator of earnings management, which has been measured by modified Jones model. After testing the hypotheses of the study statistically, the results proved the presence of statistically significant indicators of the practice of earnings management by industrial and service corporations, with roughly equal proportions. The study also found a negative correlation between earnings management (represented by discretionary accruals) and the ability of current earnings to predict future operating cash flows for industrial and service corporations. The most important recommendation of the study was to develop the existing governmental instructions to control and limit the earnings management because of their negative impact on many financial and economic aspects, including the quality of current earnings and their ability to predict future cash flows.

Keywords: Earnings management, Predictive ability of operating cash flows, Industrial and service corporations.

¹ Researcher, Amman University College for Financial & Administrative Sciences- Al Balqa Applied University. dr_humeedat@yahoo.com

² Researcher, businessman, Al-Balqa Applied University. eyadbustanji@gmail.com

³ Researcher, Amman University College for Financial & Administrative Sciences- Al Balqa Applied University. al_qudah2006@yahoo.com

Received on 23/12/2016 and Accepted for Publication on 8/8/2017.